

مكتبة المصطفى  
بغداد

مجلد  
شرح اثبات الواجب



حاشیه  
ملاحظاتی بر کتب  
اثبات و طب ملاحظاتی  
دو الی صدق زنی او شمس





[illegible]

ل

له وايضا يجوز ان يكون له ما هو المراد من ذلك من غير ان يكون له ما  
عني في هذا القول الجواب وان سمع الطرف الرابع من هذا القول بان  
الواصل الى جوارب كماله في هذه المراجعة بلا مرجع فلهذا هو  
المرجع كذا في جميع النسخ والاشياء فيه لا يلزم تكرار المراجعة على  
مما يرا في قولنا من المراجعة فلا بد من هذا في كل ما هو من ذلك  
وقد عطف العلم في النسخة التي هي في المراجعة في كل ما هو من ذلك  
حققة الحال في عطف هذا القول في امشاد الامم في كل ما هو من ذلك  
الحذوثة انما يتم لو ثبت ان المراجعة في كل ما هو من ذلك  
امرا آخر من حيث هو بلا اشتراط وجوده بان يكون وجوده  
من الامم ما حوته المراجعة في كل ما هو من ذلك  
من ذلك في دعوى المراجعة في كل ما هو من ذلك  
القيام . وج كذا في النسخة في كل ما هو من ذلك  
جواب على المقدور في كل ما هو من ذلك  
عليه بان يجوز ان يكون ما في المراجعة في كل ما هو من ذلك  
حيثما يقع بان يكون في كل ما هو من ذلك  
عنه واجبه في كل ما هو من ذلك  
كأنه في كل ما هو من ذلك  
جواب في كل ما هو من ذلك  
هذا القول في كل ما هو من ذلك

على الجاهل ولا يلاحظ ما ذكره على نفس القسم كالصدق والصدق  
لأنه لا يثبت من حيثها شيئا ولا يثبت على الجاهل ولا يثبت  
على الجاهل في ذلك اختصاص ببعض منها مثل البراءة والبراءة بالقسم  
حضر بالبراءة عليه بأنه يجوز أن يكون ما فرقنا عليه من الخصومة  
مستقلة وإن كان آخر البراءة بالقسم كذلك لفرقته ومثاله  
ويزج على ذكره في بيان جواز ما على نفسه للبراءة من كون حقه  
الجميع المشتمل على البراءة المستثنى منه وإحداثه لزوم جواز البراءة  
من غير كون كل منتهى حقه بالبراءة منها والله لا يكون له حقه  
منها فله جواز ما على نفسه للبراءة من كون الفقيه يرافقه على البراءة  
الله ما لا حاجة له فيها من بعده كما ذكرناه آنفا فلو  
أن ما وجد جميع البراءة فهو جواز له هذا وإن كان على نفسه  
البراءة لا يثبت فيه بالفتح مستقلة بأنه يجوز أن يكون له حقه  
البراءة بالبراءة على ما أن يكون له بالبراءة مع مثله في كونه  
يشتق بالبراءة والبراءة بالبراءة منها وهو الحق أو الدقيق  
ممكن في جميع تلك الفصول حيثما لم يثبت مشروطة بتلك  
أو بالبراءة كما لا يخفى على من لا يجهل كما علم من خصوص الحكم في  
القطعة من كون جميع أجزائها مرجوعة ومباني ما يبينه هذا الكلام  
ولا شك أنه يمكن تأويلها شبه قولك كل مركب على مستخدم  
بكون المركب انتمتة كما ذكره من الصنف على ما يجب عليه

في هذه المركب بالوجود وان كان لا يتصور ان يكون في غير  
 من المركبات المستقلة للوجود بمعنى ان كل نفس وكل كيان  
 تحقق اجزا اذا لم يتحقق في كل من اجزائه وهذا ان كان  
 باسكان جميع المكونات الموجودة لا يتوقف على الحكم باسكان كل مركب  
 ولا يتوقف على كيفية تجده عند هذا السؤال فالذي قد يحكم في ذلك  
 كل محتاج على وجهه ويحكم في كل مركب محتاج وكل محتاج على حكم  
 مركب على غير ذلك ان يكون المركبات المستقلة في ذلك عند تحقق  
 كل واحد على ما ينبغي ان لا يوجد في حقيقة كل مركب باسكان اجزائه  
 المتكاملين بل يجب تخصيص المحتاج واقعا ليس من غير الحقيقة بحيث  
 لا يلازم فلا يتوقف من المركب بالوجود والعدم في ذلك لان  
 الاحتياج الى الغير مطلقا ان لا يوجد في كل من المركبات  
 كانه في ذاته لا يتوقف من حيث هو انفسا باسكانه في ذاته  
 المتكامل الذي على ما يتوقف من القسم الغير عندهم واما  
 الثاني فلا يلزم مطلقا مقتضاها الى اجزاء وجودها وجودا كاملا  
 به البديهة ومنه حكمية القول بجواز استلزام كل مركب  
 كليا جازيا في جميع الصور بل ان يكون اجزاها التي يتلها هو  
 فلا يتلها معه فضلا من ان يلزمه فلا يلزم ان يقال ان المركب مطلقا  
 مستلزم لا يمكن التلها وبما لا يتلها للذات كما قد يقال في  
 التلها مطلقا حكما بان الباطل من تلها هو العيوب المتلها

[illegible]



برني هو كون متوحد وانه عليه الحق، حتى يكون الحكمة من جهة  
 كما يجب ان يكون من المتوحد اجمالا ان تارة التوحد حقيقة فلا بد  
 اجتماع طرفي التوحد مع مطلقا التوحد الثاني من جهة ومطلوب  
 اجتماع الحكمة الموجودة في الوجود فاعلم ان الحكمة ما انفس  
 الحق او غيره لها مضاف في عدة اقد ان نأخذ الامر الخارج باسم  
 من الخارج بقامه ومن المركب من الداخل والخارج ملاحظا للعلم في  
 الوجه المقروضا على من الحكمة في جهة والمركب المذكور وان كان  
 فاختلا في المكان المطلق فلهذا امر واحد في تلك الحكمة في نفس  
 عليها ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الحق ان يتصل  
 الجميع من حيث الجميع امكان في وجوده فاعلم ان الحكمة لا يوجد  
 وانما اذ كان الحكمة ووجوده حتى امكانا في الوجود ووجودها  
 فلا يتصل احتياج ذلك الجميع الحق في نظر وجودات الوجودات  
 في وجوده ومنه الحق المعلوم ان امكان الحق ووجوده حتى امكانا  
 في الوجود ووجودها فان امكانا في جميع نريد وهو وجوده بل ان  
 ووجوده كما عرفت اذا وجد من جهة الحق في جهة نريد في جميع  
 ووجودها لا يوجد في جميعها وهي حقيقة الكلام في هذا الامر فاعلم  
 انهم حتى لا يحصل في جميع العلوم المتعلق بطريق التسلسل في الوجود  
 الا علم برهاني فان كانت انفسها فلهذا ان كان يكون متبعا  
 من جهة الحق في الوجود فاعلم ان جميع تلك العلوم النظرية

الى ما يحصل فذلك التجميع ولم يحد بها حصول تلك السلسلة لذلك لا  
 يفيها من بعض المتغير النهائية بدون احتياجه الى ما يحصل فذلك التجميع  
 لا يمكنه بالانتماء له من حصول عقيدته المحسوسة كما لا يمكنه حصوله فذلك  
 التجميع حصوله بغير بعضها من بعض تلك الوجه المتغير من عدم قوتها  
 الفرق بين المتغير والتغيره لا يزال ان كل واحد من هذين المتغيرين  
 من امر حاصله بغير متشابهة والحكم بان حصوله لا يكون للغير  
 المتشابهة كانه في حصوله احد المتغيرين اعني جميع العلوم المتغيرة  
 الغير المتشابهة وغيره كما قد وجد حصوله الاخر الذي هو التجميع  
 التسلسل لا يغير الزمان بتغيره وكذا القول بان جميع العلوم  
 من تلك ذات التسلسل التي هي العلم الواحد بغيره في الوجود فكل  
 موجودا احداً على كونه كل واحد منهما متغيراً كافيها كما هو في  
 كل خير فكلما نطلب شئاً فكل واحد منهما متغيراً في جميع العلوم  
 المتكونة فانهما في حقيقة الوجود فكل واحد منهما متغيراً في  
 ذلك فكلما نطلب كاشفاً جيد الوجود فكل واحد منهما متغيراً في  
 ذلك فكل واحد منهما متغيراً في جميع العلوم فكل واحد منهما متغيراً في  
 شئ من العلوم المتكتم كاشفاً في الوجود وهو لا يمكنه في غير  
 شئ من العلوم كاشفاً في غير منه والعلوم في كتب المنطق هي هذا  
 الطريق لا الطريق الاخر وكلاهما هما كاشفاً في غاية الباطن  
 الطريق في العلم وعدم تفرقه الا بواحد منهما ولا يحد ذلك

تامر واستمع مقدم الشئ الظني على نفسه فقلنا انما هو  
 الشئ لا نفسه وانما احبنا انما قلنا لم نخرج بنا على هذا  
 لا احبنا وانما اراد مقدم الشئ من نفسه انما قلنا فاستمع  
 ثم قلنا ان كثر الشئ لم يمتد في نفسه وباحتماله هو  
 له وانما نفسه من غير ولا يخلو حيث يكون في جهة نفسه لان  
 باحتماله من كل جهات الانفصال من المحذور والحدود المحذورة  
 فانما هو لا يزال كقول المذاهب بالنسبة التي هي من ذلك فاما  
 في المذاهب وبطلان ذلك ولا يحا طارفتنا تنقل المسح في  
 ما سبقت من ان لا يوجد الخارج عن جميع المحركات وانما هو  
 لان لا يوجد الخارج عنها على ذلك التفسير على ان لا يكون  
 جميع المحركات باحتماله من وجهها ومنه بان العلة لا  
 في الوجود الخارجي لا يستمر ان كان باحتماله وان كان  
 باحتماله هو في ذاته في تلك البنية في ذلك عند قوله  
 لان خلق كل عبد ان كان في ذلك كلامه من حيث هو فلو  
 ما هو عليه الخ ووجهه على ان لبعض فقلنا انما هو  
 على ان يكون من وجهه على وجهه على ان يكون على ان  
 يما فلا يكون من وجهه على وجهه على ان يكون على ان  
 نفسه ولعله خالفه كما يشاهد في بطلان هذا الشئ من  
 على بطلان العلة ومن ذلك ان هذا الطريق لا يترتب عليه

يكون كافي في الكلام ان قد تم كون الشيء من نفسه وجوابه دورا  
 وكونه من نفسه لعله وقع في غير ما لا يتوقف المطر على وجوده فيكون  
 في كلامه لا يتوقف في غير هذا الوجه لعدم تفرقه كلامه فيكون  
 في نفسه ثم ان شاء الله فاعلم ان كلامه وانما يعلم ان هذا  
 لا اعتدال ليس كالموقف والاولى ترك قوله وحمله لا يهدم ما هو  
 محذور المقص والقول بعدم الاعتدال ان شاء الله فيكون كافي  
 له كيف وهو مصدر تفرق في كل من وجه من وجهه من غير ما  
 في غيره من العلم ان كونه في غير نفسه ولعله يعني في كل  
 كونه مبتدأ ومنه شبهة منها تقدم الشيء على نفسه بمرتبته  
 ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبته ومضاهة ومنها تقدم الشيء  
 على نفسه بمرتبته واحده في غير عينه وبما في ومنها كون الشيء  
 قربة وبهية متاخره ومنها كونه على قاعة وبهية  
 على نفسه ومنها كونه على المتأخرين المستقلين على مطلقه  
 شئ فيكون على نفسه لا يجره لان على كلامه لا يجره في  
 سكتا يظن في ذلك فذلك والوجه في الخارج من جميع  
 الكائنات حيث لا تترافعا في ان مباحث الكلام والى في جميع  
 الكائنات هو جميع الكائنات التي في سلسلة واحدة في شئ الى  
 ذلك في لا تكون في وجه ممكن الى ويقتضيه علم ان الخارج منها لا يلزم  
 ان يكون واجبا لقائه لانه ان كان فكأن في كلامه اليه يلزم



لا يوجد في العلم ما لا يشترط بالاشياء

العلم يخرج ان وجوده ممكن ما اذا صار من الواجب شيئا فاما اذا  
 كان من الممكن شيئا فاما على سبيل اللزوم او على سبيل التسلسل واما  
 كان يحصل المطلوب اما على السبيل الاول والثاني فظاهر واما  
 على السبيل الثالث فليس كذلك ولا يخرج المركب الذي هو كونه في  
 مكان موجود فكل واحد موجود على ما لا يتلوه من غيره موجوده وانما  
 الحق اما نفس الموجود اليه انما يخرج بشرط التناهي في سبيل التناهي  
 فلا يتناهي في سبيل التناهي ولا يخرج له فانه لا حاجة  
 بالاشياء التناهي كونه متناهية فانه لا يشترط بالاشياء التناهي  
 على سبيل مستلزم اصلا فضلا لا مستلزم للشيء على سبيل مستلزم  
 ايضاً مستلزم كانه لا يشترط بهما حقيقة وانما كونه متناهية في  
 نفسه على سبيل مستلزم نفسه وانما كونه ان اشياء ما يتوقف على  
 العلم بالاشياء كونه كذلك لان العلم بالاشياء كونه كذلك لان العلم  
 بالاشياء يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف على العلم بالاشياء  
 في واما كونه متناهية في نفسه فانه يتوقف على العلم بالاشياء ان  
 اسرارها يخرج كونه لا يحتاج في نفسه الى كونه كذلك لان العلم بالاشياء  
 كونه لا يحتاج في نفسه الى كونه كذلك لان العلم بالاشياء كونه لا يحتاج  
 لا يخرج ان الواجب كونه موجوده كونه لا يحتاج في نفسه الى كونه كذلك  
 فانه لا يحتاج في نفسه الى كونه موجوده كونه لا يحتاج في نفسه الى كونه  
 موجوده فانه لا يحتاج في نفسه الى كونه موجوده كونه لا يحتاج في نفسه

على وجهه من غير ان السطح كان شاملا لجزء من السطح  
فولف سبق كونه لا علة له ولعل ان سيد المحققين ومنه في كونه  
فولف من والى حاشية شرح المصنف في الرد على صاحبهم  
في المحققين بان المصنف لا يكون شاملا من العلم والمعرفة  
فامورا معلومة بالضرورة ان الاشياء المتعلقة بها هي امر واحد  
والمرتب عنها واحدة وحاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
والحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
وهذا الخالق المذكور في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
طالع هو حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
فلا بد ان تلك هي من السطح الاجسامية في كمالها في الطبيعة  
وقد بينا ان الكل في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
فلا بد ان كان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
اذ لا يجب فصل السطح ان حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
الاشياء في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
على الخط في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
مشهور في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
السوا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
والحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

[illegible]



لأن كل واحد منكم ضامن لغيره عليه السلام

يكون باعتبار جميع أجزاء وهو ليس ظاهر من الصدارة والباطن  
 المطلق كما يقال إن الكل مستند إلى الجزء عرض على المصنف فقول  
 حان الدليل المطلق كقولنا نحن جديك إن الدليل المطلق  
 فيه باق ونقص ذلك بان يقال الدواعي المستقل على الخلق  
 في الجموع الذي هو مركب من الأجزاء والكل يجب أن يكون  
 في كل واحد من تلك الأجزاء مستقلاً في الجموع من جهة  
 مستقلة عن الأجزاء وبني صريح في هذا من قبل الغني  
 الدليل على كل واحد من تلك الأجزاء بان الدليل على كل  
 من الأجزاء المستقلة بانها في نفس الأمر لا يستند إلى الأجزاء  
 المستقلة منه فثبت أن الأجزاء في نفس الأمر لا يكون  
 المستند إلى الأجزاء المستقلة كما ثبت مما قبله فثبت  
 أنه لا يجمع وحال ما قبله على الأجزاء المستقلة من جهة  
 مستقلة عن الأجزاء المستقلة فثبت أن الأجزاء المستقلة  
 على كل واحد من تلك الأجزاء مستقلة عن الأجزاء المستقلة  
 وبما ذكرناه في كتابنا ما قبله من جهة مستقلة عن الأجزاء  
 مستقلة بانها في نفس الأمر لا تستند إلى الأجزاء المستقلة  
 إلى الأجزاء المستقلة وبما ذكرناه في كتابنا ما قبله من جهة  
 مستقلة عن الأجزاء المستقلة فثبت أن الأجزاء المستقلة  
 على كل واحد من تلك الأجزاء مستقلة عن الأجزاء المستقلة

عدم استناد حوالی الاجزاء الباقية الى

والله اعلم



الخلف من العمل المستقر بالحق المتكدر والاعراب الثاني  
 باحتية والشق الثاني ومنع لزم تقدم الجزء الأول على الجزء الثاني  
 من حيث دفع الخطأ لعلنا في اعترافنا ان مجموع العمل  
 على مستقلة مجموع العلاقات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون هو الذي  
 من كمال العلاقات بل ان لا يكون كما عمل كل منها خارجا عن مجموع  
 العمل لئلا يتكبر فيكون محققا لزم المستخرج فعلا  
 منه بان يكون له علاقة لان ما يرد اكثر من كذا من معنى تخصيص  
 وكذا العالمة قرأه من انفسكم بهذا الجزء قال ايضا في هذه الحالة  
 حقيقة صحة القسم في صورة الدور كما كان مجموع المرجح يكون فيه  
 القسم اللازم اولى بالاجابة فيه لهذا القسم ما يباين جميعا  
 لزمه الى النقطة القاطعة بان العمل الكلي لا يستقل عن العمل الكلي  
 كما ذكرتم انما كان له ما كان خارجا عن كامل العمل في العمل الكلي  
 في فرض العمل المستقل انما يكون محققا على ظاهره وهو العمل  
 العمل الكلي نفسه اول ما صدر عنه لا يكون في من اجزاء السلسلة  
 فاعلا مستكلا بالتأثير فيها وانما هو على معنى انه لا يستند العمل  
 الى مرجح خارج عنه أصلا ويستند الى مرجح خارج عنه كان كل  
 ما قبل العمل الاخير من السلسلة العمل المتأخرة كاجل مستقلا  
 بالانتماء لصدق مرتبة عليه ولا يلزم ترجيح المرجح بل من قرأه  
 العمل المستقل المستقر العمل المتأخرة على حدة لا يتحقق ما

في العمل المستقل المستقر العمل المتأخرة على حدة لا يتحقق ما



في هذا في الحس مختلف ما نحن فيه      ما هو حال الحكم على ما هو ممكن  
 بالوجه فيه انه ممكن لا يتقدم بيان      ما نحن على انه ممكن  
 قد مرحت بعض ما نحن عليه هذا القول      من الامور لا يمكن  
 ان حال من الامور الثاني      كقولنا هو واجبه الشدة كقولنا  
 بعض الفسخ ونحوه ان عدم وجوده الشدة بل هو موجود على ما  
 لا يمكن على وجهه كقولنا هو لا يمكن ان يكون في نفسه بل هو موجود  
 فينا على وجهه بل هو على ذلك كما اننا نعلم انهم في كل يوم في  
 مقام النسخ والفسخ في      اذ لو كانت كقولنا الله تعالى  
 نفس الحكم كقولنا ان كان وجوده احد انفسه في كل يوم في كل  
 نفس الحكم على وجهه ان هو في      ان كانا على وجهه ان كانا  
 بطولنا نعلم اننا مطلق التركيب بل اننا نعلم انهم في كل يوم في  
 في كل يوم في كل يوم ان كانت نفسه في كل يوم في كل يوم  
 بل هو موجود في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 الله والاشياء في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 فكذلك انما هو موجود في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 على ما في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 الصانع بالامكان في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم  
 ان مطلق الصانع في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

الناحية من المحلولة في بعض الولد ولما اختاروا كون الولد من جنس  
 المستقر بالإنفرد دفع السؤال المذكور وقيل عليه لا يستدل بحكم  
 لا يتقارن مع هذه عند أن الكلام هو الذي ورد في ذلك النسخ ويحتمل  
 إلى دليل آخر هو أن هذا الكلام لا ينافي مع ما كان واجباً  
 على من عاهد ما ذكره لأن ما تضمنه كلامنا لا ينافي مع ما كان  
 في حكمه من بيان ما كان من قبله من ذلك في وجوده وانما كان  
 أنما على ما كان من قبله من ذلك في وجوده وانما كان  
 فيكون أن يكون حكمه كحكمه لأن قد تم في ذلك ما كان  
 قد تم في ذلك بل هو في حكمه من كل وجه وادع  
 محتمل فيكون من حيث هو كما كانت في وجوده من الخارج أن كل  
 في ذلك النسخ أمثال تلك الأمور من حيث هو لا ينافي  
 في ذلك في هذا السؤال من حيث هو من حيث هو لا ينافي  
 لا ينافي في هذا السؤال من حيث هو من حيث هو لا ينافي  
 الواجب الخارج من القسم هو ما يجب في وجوده من النسخ في ذاته  
 إلى أن يكون في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته  
 لا ينافي في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته  
 مع كل ذلك في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته  
 في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته  
 في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته  
 في ذلك من وجوده وانما في النسخ في ذاته

يعلم ان يكون مركب يمكن ان يكون كل من الواجب والممكن بسيما كمال  
 لا نأخذ قولنا بكنهنا وخبرنا في الواجب على بعض القضايا  
 التي لم انت خبير بها فلهذا واذا كان كذا واذا لم يكن كذا في  
 بعض المسئلة فثبت ان العلم التام للمشي لا يجوز ان يكون نفسه  
 ان الممكن قد لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضا تاما  
 كان له تامة فلهذا كان مقتضيا لوجوده اقتضا تاما  
 العلم التام مقتضى وجوده المطلق وهذه ان هذا امر عاقل  
 كنهنا عينه واليق من مقتضا ذاته المشي وجوده اقتضا تاما  
 ان مقتضى وجوده الى امر لا يستلزم لثباته كمالا ان الذي يحتاج  
 الى كل من امراته ولا يستلزم فيهما اليه بل هو مستلزم لكل منهما  
 ومن غير كون العلم التام فكل المركب عينه في ان يكون الممكن  
 وان يكونا جميعا لذاته واجب بساطته وهو العلم التام  
 البسيطة فيه ان العلم التام التي هي عين العلم التام في العلم  
 ان يكون بوسطة بل لا يكون تلك العلم التي عين مركبة فهم العلم  
 التام البسيطة لا يقال بكونها عينية كاقالا وذلك  
 لا يقتضي مانع من ان يكون كمالا كان امره في المانع غير ان جميع العلم  
 التام محل فهمه وقد وجد بخلاف ما في العلم التام في العلم  
 والصورة ومن ذلك كما سيقر اشار الى وجهه والمتمم في العلم  
 وفيه بحيث ان امره في المانع وعدمه مطلقا مقتضى جميع العلم



والاعراض على بعض المنهجيات ولا شيئا اذا كان من شأنه التوسع  
 وبما فيه من تعلقه ومعرفة معتبره للعلل والادراك كذا كذا  
 لم يولد معتبرا انما كان محققا على ما ذكره من كونها متفاهة  
 وبما فيه ان كلامهم انهم لم يلقوا على التفرقة والاول وشكوك  
 على التفرقة التكن والاول وكما له كما ذكره في المتن المذكور  
 فلهذا ان احتياج المكن الى ما يطبقه للوجود من غير تحديد ان  
 المكن على ما ذكره من غير تحديد في ذاته الوجودية وانما انما  
 ويكون ان مقتضى ذاته مع شئ عيني او وجودي غير مستند الى  
 ذاته الوجودية وانما لا ينفق ذاته الوجودية متفاهة غير م  
 وتكون هذا الاتصاف مع انقضاء امرها كما ان يكون هذا الاتصاف  
 لا يولد في الوجود كافي في وجوده وقد تمت في شأنه الى ان  
 وعلى جميع هذا التعمير على الوجود والعلل والاول في مقتضى  
 من الوجود وسنرى ما يحدده في شأنه هذا التعمير  
 من الوجود في الوجودية على ما ذكره في متنه في قوله  
 على التفرقة على بسط النوع وانما انما هو ان يكون بسط النوع  
 موحيا لا يجب عليه في الوجود وانما انما هو ان يكون موحيا لا  
 له العلة الغاية وانما انما هو ان يكون بسطها وانما على ما يجب  
 له الحاجة والضرورة وانما انما هو ان يكون موحيا لا يجب  
 والضرورة وانما انما هو ان يكون موحيا لا يجب

ولم يزل يفتقر إلى العلم والشرط وغيرهما لأنها لا يجد في تلك  
 الخارج كما يتبين من هذه وهو لا يقر بغير الكلام عليه  
 فلو لم يتم ذلك لانها لا تخرج من حيث هذا لا يتم لانها  
 انما هي ومع ذلك ليس بتحقيق بل ما يتبين انما لم يتبين كونها  
 البرهان والادلة انما وانما لم يتبين لم يتبين فلا  
 القبول في ذلك الحجة ولا يقدح في العقل ولا يقدح في ذلك  
 هو هاهنا الى ان يثبت اليقينة لكنه بعد ان لم يثبت انما لا يثبت  
 اليقينة في العقل فانه انما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 بالتحقق في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 بين الكل والفرادى فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 على الحقيقة ان السوال انما هو من نفسه وما ذكره في سبيلها  
 ولا يثبت على الحقيقة انما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 فيكون قوله وانما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 وانما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 الحق في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 لها فكيف يتحقق في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 وليس يتحقق في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 الخارج وانما السوال انما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت  
 الحقيقة انما لا يثبت في العقل فانه لا يثبت في العقل فانه لا يثبت

قوله

صفة تدلي على ذكره كلام على السند ولا يجوز فيها التواضع  
 مساوية الفاعل وكان الكلام عليه ابتداء له ولا يجوز في غير  
 في هذا انما هو ما ينفق بالمرء فان قلت لا يجوز انما هو  
 فلهذا وجب انما هو كلام على السند ولكن لم يرد على وجهه بل  
 لم يرد المخرجة انما باختصار المشق الاول وهو مبتدأ وهو  
 الاول وانما هي ان قرأه وهو الذي ذكره في قوله تعالى  
 من غير انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 لا يجوز انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 من انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 المذكور انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 هذا انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 بشرطه من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 الكاويح من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 الشرط من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب  
 انما هو من باب السند لا يجوز انما هو من باب

في قوله



فمنه وكذا الحال في غيره من الأمور الواقعة في نظر من فيها من  
موت كان متوجهاً في الخارج أو داخل هذه الزمان وكل واحد  
في كون الله متجاوزاً للحوادث كلها بالذات ومرتفعاً عنها علماً بأن الله  
وجه ظهورها بنقطة ما عليه هي وفيه منه أن الفاعل المكون  
يلزم بالذات في ذاته سبحانه عز وجل مقدور من أن تمام العمل في وجه  
من القول بأن الفاعل لكل ما يلزم أن يكون ذلك بالعبودية إلى الله  
أما كونه بالنسبة إلى غيره منها لم يحكم أيضاً القول بأن الفاعل  
خالف في كل حال وكما هو كونه في مرتبة متجاوزة للحوادث  
عليه كذا القول في ذلك وهو ما لا يحسن فيكون الوجه المذكور كونه  
الذات لا الشرح في ذاته من غير أن يكون من شيعته اللهم إلا أن  
يقال إن ذلك القول محض زيادة في إمكانات العلم وفيه  
وجه ما لا يتفق فيه القول بالجميع بقدر العلم وفيه محذور  
بأن العلم المذكور هو لكل المراتب المتفاوتة من حيث العلم والقدرة  
فيما لا يمكن الحكم على ذلك وإنما كان لا بد من وجوده في كل  
المراتب التي هو المكون من ذلك لا بد من وجوده في كل مرتبة من مراتب  
لأن كونه في كل مرتبة والحق في نفسه مستند ولا يصح أن يقال إن العلم  
الجميع هو على كذا حال لأن ذلك حكماً بغير ما عليه العلم في كل  
منها ولا يصح خلافه من حيث العلم الذي هو على كذا حال وإنما  
بالعبودية إلى الله ما يقال في العلم في كل مرتبة من مراتب العلم



[illegible]

الفاعل والمفعول **محمي** فاعل **المحمي** سمي ان المارد يكون قتل المحمي فلا  
 يحل عليه قتل غيره كذلك الا يكون فاعله خاطبا من غير المحمي  
 بعينه يكون فاعله كل غير واعقل اثم احتجبت عنها ما ذكره وهي  
 ما لا يمكن ان اعقل ويستند الى اليها والى ما يستند اليها والى ما  
 كامل فكلها اتحاد المستند الى نفسه في اي الاثر المستند  
 اكثر من كمال الاستناد لا نفسه بل وسطا في هذا الظاهر  
 قوله وان كان اكثر من كنهه او احد الذوات اعقل اشبه على  
 بالحرية يمكن لاتحاد المستند الى اجزائه ولو لم يكن احد اجزائه  
 محمي تام الى ان الملامح ما سبق ان يكون اجزاها اقرب الى واحد  
 المستند الى اجزائها اقرب الى واحد الا ان كان مستند الى نفسه بل  
 الى نفس مستند الى اجزائها والساعات بين كل جزء وعلى ما هي  
 بقية اجزائها وكثيرا لان على اقرب اجزائه وكذا كما لا يخفى  
 المستند الى اجزائه اكثر من ذلك بل اكثر اجزائه من جهة  
 المستند الى اجزائه اكثر من جهة واحدة من الساعات بل من جهة  
 فيفسر الحق هذا ما يشق التدقيق فيه ولا يخفى على من نظر في ذلك  
 حواشيها على ما متعجبنا ذكره في تفسيره سندا صحيحا  
 لا دفع الخلف ولا مرداه كدهم على سبيل الخلف فليس هو  
 نعمتا تاما بل يعلم ان الفاعل المستند الى نفسه ذكرا وهي  
 تكون احاد مستند الى الله والى ما استند اليه والى ما



على كل من المخرج الذي هو فوق المصطفي لا يخرج انما الى غير النهاية  
وهذا هو الذي قبله بكونه واحدة في وجوده التام وهو كما ان احده  
الذي هو واحد في الامور لا يخرج انما مستند الى كل من تلك المسائل  
التي هي المستند الى ما يستند اليه او الى جزءها المخرج والفرع  
كل جزء من هذه المسائل او في ما يتكبد فيها انما هو ان المخرج هو  
لا عليه وما انما قيل عليه كل من تلك المسائل فلا يحتاج  
من جميع كل من الجزء وحده على ما من وجه الكلام في بيان  
توهم العقل المستند على مخرج واحد في تفصيله  
في العقلية بل انما هو ما يستند الى الجزء بل انما هو ما يستند الى  
الجزء كما ليس عليه له شعور من تلك الحقيقة وان كانت جزءا من  
فانبت مخرج العقل لا يستند على حقيقة بيانها  
في الكلام انما هو واحد ولا خلاف انما هو واحد في  
ان كل من هذه المسائل دونها كما ان يقال ان العقل المستند  
بان يكون ما هو في العقل المستند الى العقل المستند  
ما قبله مرتبه الى غير انما هو واحد في كل من تلك المسائل  
هذا اذا قيل عليه كل من تلك المسائل لا يستند على حقيقة ان  
الطريق لا يستند الى حقيقة حقيقة على سوا كانت حقيقة انما  
السود الى انما ذكره وقد اشرنا اليه فيما مر فاما  
فانما هو توهم العقل المستند على مخرج واحد هذا هو

فكره من ان يكون العلم بالاستعداد له متحققا فيها لا يتحقق  
العلم اليقيني في حقه قطعا بل كذا على اطلاق كلامه سبعا  
المحققين في حقه من وجوه ثمانية فان ردت ان كونها حقة  
الحال خارجا عن العلم لان ما كان في حقه من العلم هو علمه بل  
فقط هو واقع فان العلم العاشر هو العلم بان العلم هو العلم  
فلا يحد في حقه الا سابقا بالاستعداد بالعلم بان العلم هو العلم  
وعلم العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
المتوسط من العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
وهكذا الى ان ياتي من العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
العلم الاول هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
وانما يستند اليها واحدا منها مستند هو العلم بان العلم هو العلم  
استند اليه الاول بان يستند اليه فانما هو العلم بان العلم هو العلم  
له عشر علم فاعلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
وكذا العلم من العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
متعدد بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
علم من العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
فما فيه من العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم  
العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم بان العلم هو العلم

سلسلة المستجابات الخيرية التي انزلها الله سبحانه وتعالى  
 اولها ما ينزل من عند الله عز وجل من انوارها واما ذكرها في هذا  
 المذكور في خمسة عشر جزءا وهو واجب على كل مسلم  
 ويعتبر الفروع الاول ان حاله هذا يمنع لاجله من دليل  
 قلت المراد بالعلم الذي هو العلم بالكلية لا شريك له الثاني ان هذا  
 هو اصل السلسلة برهانها بحيث لا يتغير علمه ولا كبره  
 السابقة وانما العلم ان لا يكون هناك ما هو اعلى من العلم  
 الخ ووجه تسميته لقوله تعالى لا يكون له شريك الثاني ان الشريك  
 شريك في العلم انما هو العلم لا الشريك وهو علم الله عز وجل  
 فبعد هذا هو المعنى المتبادر من الشريك . فان قيل الا هو العلم  
 المستعمل في هذا العلم فيجب جعل المراد بها ذكره الجسدي المشتمل  
 واما ما لا يقع في العلم المستعمل في العلم . على الشرع في العلم  
 وهو علم الله عز وجل الذي لم يتغير في العلم ما ذكره على الشرع في العلم  
 وهذا كافي فيما قلناه ولا حاجة الى ما في كلامه في غير هذا العلم  
 حيث قال فانه العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 لا يتغير في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 المستعمل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 المستعمل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ما فرق العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم



تأمل في حكمة الخالق في خلق هذا العالم وهو حي وحيوي  
 السبيل واعلم ان الشرف العلامة قد مر من تحتها  
 الى ان طاب ان يصره وارتقا على حدة لا يفرق بينه وبين  
 لان التماثل بينهما اكثر مما كان منه ومن ما خلقه من حدة  
 لا شك في وجوده فكذلك منطقية هذا النوع من الحيل  
 من ان يكون كذا وخرجه من امر الجهد في الجواب وان كان ذلك  
 وفيه آلاف كسب في تبيينه بحسب القياس على حق الحيل في كل  
 كل واحد منها يحتاج الى حيلة فاعلمه من حدة هذا من على  
 ان كل من من حدة الاخر من حدة فاعلمه وان الله ان علمه  
 لا يتلوه كذا من حدة وكل من حدة من الحدة من حدة فاعلمه  
 فيها من الله النعمة فيه ان الله النعمة في حدة  
 ما يتوقف عليه في تلك الحدة في كل واحد من الحدة  
 كما هو في حدة من حدة على كل من حدة ما يتوقف عليه  
 سواء كان في حدة من حدة في كل حدة من حدة من حدة  
 فاعلمه التي تتوقف عليها في كل حدة من حدة من حدة  
 فاعلمه حدة من حدة من حدة من حدة من حدة من حدة  
 حدة من حدة من حدة من حدة من حدة من حدة من حدة  
 وان قد يلف في حدة من حدة من حدة من حدة من حدة  
 فان تأملهم بآلاء كلامه بالذرة واهم الله الخاطلة السجدة

تأمل



بين توقف على القول واحتجاج اليه القول كما ذكرنا في موضع آخر  
 في تفسير القول الثاني على ما تضمنه بهذا المعنى بين الابدال في  
 الجملة لو كانت متصلة بذلك المعنى لكانت مستندة اليه والجملة  
 بالجملة على ما على سبيل الجواب على ما في قوله لا يفسد كونه على  
 محتاجا الى شيء غير ذلك بل يكون المعنى الثاني مستقرا على القول  
 وانما قد مر من ذلك ما يقع في قوله انما هو على القول في ذلك مع كونه  
 محتملا له بالمعنى المتعارف ولو وجد منه التفرع بعبارة هذا المعنى لا  
 يشكل على قوله فلا بد من بيان التفرع منه فليس من وجهه بل  
 هنا ما ذكره فيما سبق ثم اننا طالعنا هذه المسألة على كلامنا  
 من على سبيل التماسه كما طالعناها على الوجه القوي في برهان  
 ان قوله انما هو مستند لجميع ما يتوقف عليه القول على الجواب  
 وان لم يكن على ما هو حقيقة فنحن نحذرن ان نتوقف على القول على ما  
 خارج عنها فلا يثبتها كذا من ان الجملة انما لا تكون مستندة  
 على ما هو خارج عنها لان الجملة انما لا تكون حقيقة تتوقف عليها  
 الجملة انما عليه الحكمة ليست كذلك وانما هي ذات وليها  
 جارية من الجملة انما عليه المذكرة فلا تليها ان القول لا يتوقف على  
 ما هو خارج عنها ولكن يوقفه بان يقال المراد انما انما الجملة  
 انما لا يكون خلافا لما ان كان في الجملة انما هو خارج عن  
 الجملة انما هو من ان ذلك الامر كما رجع عن الجملة انما هو مستند

تسليم

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

## الحقوق



[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]





اقتضاها ما ضرورتها كان لا ينفك من حيث هو وجوده اقتضاها  
 تام ضرورتها بل يكون وجوده بما يجابه الكمال الذي لا ينفك عنه  
 واصل هذا الوجه كما كان هذا الشرح كما كان في غيره  
 يصح الممكن في وجوده الذي ينفك بل كان مستقلا عنه ولا يلزم منه  
 وجوده احد الثابتين بل كان رتبة على التفرقة كما لا يلزم من وجود  
 كان رتبة على التفرقة والواجب وفناء غيرتين وحققه الخالق  
 اقتضاها لا يتكسب لا يتحقق ان لا ينفك عن الوجود لا يكون في التفرقة  
 كل ما في ما حثت الامور العامة ويسمى في الحاشية بل يتكسب  
 في حاشية التفرقة من حيث ان هذا الاول ليس بغير من ملاحظة  
 الممكن بل لا بد منها في التفرقة فنفقه ثم اعلم ان هذه حقيقة  
 بشرط امره في وجوده مثلا اقتضاها ما ضرورتها كان لا ينفك  
 بل لا يحتاج الى امره في وجوده بل لا ينفك عن هذا الاحتمال انهم في  
 حتى يتم المذكور وقد سبق متاخر صدر الكتاب في التفرقة  
 فلا تغفل وسها في كلامه سخطون بذلك نعم فلا تفرقة في  
 ضرورة ان الحق بالامر في وجوده لا ينفك عن وجوده وان لا ينفك  
 فيه بل لا بد ان ينفك عن التفرقة من حيث هو وجوده كما لا ينفك  
 التفرقة الواجب من حيث هو على ينفك وجوده اقتضاها ما  
 ضرورتها وان وجودها لا ينفك عنها والتفرقة من اقتضاها التفرقة  
 ومن اقتضاها ما وجوده في هذا كمال ليس في التفرقة

قوله حكيم بغير شك بل من دليل وهذا الكيفية ما يليق بها جميع  
 بل هي في انما كانت الواجب انما كانت موقوفة على هذا القول  
 والنفس انما كانت موقوفة على هذا القول ولذا قال بعض الحكماء  
 قد علم امره ووجه ما استدل به ان يكون له وجه من وجه  
 في تكليفه ووجه ما استدل به ان يكون له وجه من وجه  
 القديم لم يعرف منه بعد ففقد في المراتب بالسلطة انما  
 لم يكن في وسطها يكون طرفها بالضرورة هذا امر لا ريب فيها  
 انما كان في وجهها من وجهها انما كان في وجهها من وجهها  
 انما لم يعرف وسطها في طرفها انما كان في وجهها من وجهها  
 فيها قال كان الواجب عليه كانه في وجهها من وجهها  
 واعلم انه في وجهها من وجهها انما كان في وجهها من وجهها  
 لا على خلاف ذلك مطلقا فكذا لا يربط على هؤلاء الذين  
 قد بين ان كل واحد من تلك السلطنة في وجهها من وجهها  
 فكذا لا يربط ان كل واحد من تلك السلطنة في وجهها من وجهها  
 هذا ما قد علمه لو استباح ليحصل به من وجهها من وجهها  
 يكون هذا الشيء من وجهها مطلقا فضلا عن ان يكون له وجهها  
 انما تكون في وجهها من وجهها انما تكون في وجهها من وجهها  
 انما لا يكون في وجهها من وجهها انما لا يكون في وجهها من وجهها  
 انما لا يكون في وجهها من وجهها انما لا يكون في وجهها من وجهها

المستقيم

خبره لا ينفك عما مر من ان قوله لا بد من الاستقلال على  
 واحد من الامر ونحوه لان ذلك لا يتصور عليه توحيد في المسئلة  
 فوضا من قوله بان العلة لا يمكن ان تكون مستقلة ولا مستندة  
 بل من ان يكون الخارج كذلك كما مر منه عاينه وفيه نظر  
 على ان لا يجوز ان يكون على كل واحد من الاحاد هو الخارج مع  
 عاينه فلا يلزم لا استقلال يجب كون ذلك الخارج على بعض  
 الاحاد فلهذا ان لم يراد توحيد العلة لا استقلال في قوله لا يمكن  
 كقول واحد من هذه الواقعة في السلسلة فموجب الجمع وهو هذا  
 صم وانما يلزم ذلك ان لم يكن الخارج من اجل وجوده مستقلا  
 وهو ما في يلزم في العلة لا استقلال في قوله العلة لا استقلال  
 وان ارد العلة ما لم يسمى شيئا مستقلة فليس كاحاد مسألة كذا  
 يلزم منها انها السلسلة كما مر في اشارة العلة وانما هو هذا  
 فليس قوله وانما كان عليه لبعض الاحاد يلزم ان يرد على مستقلا  
 على معلول واحد من السند ظاهر وقد اشرنا اليه في جمل  
 الله في هذا المبدأ من جريان كون المستند في هذا انما هو السند  
 المستند في العلة المستقلة وانما انما المستند المستند المستند  
 مستقلا من هذا فاحسن واسمها الله بوجه اخر ويجوز ان يكون  
 قوله فليكن اشارة الى هذا مستغنى عنه هذا مستغنى عنه  
 من هذا من الفرق بين القولين لا تادى والبرهان ولا يمكن

النسب



فليس من في هذه بالمرحوم محقق بل لا شك في الحقيقة بل حجة مستندة  
 فيها صحتها من جهة في العقول الفاضلة عدم احتمالها في الحقيقة  
 فصحها في طاعة أعمالها على فلا بد ان يكون مرجوحا في صحة ولا  
 يلزم عدم علم بها كذلك ولذا تستلزم البقرة الواجب والمكانة  
 المنطوق في ضوء من العقول الموجودة في فهمها المصنوع والحقائق  
 كذا من تلك المذهب معتقده بصفة شريفة في تفسيره من الصافي  
 ما بعد ما وجدنا في قضاها فلا بد ان يكون مرجوحا في ثبوتها في تفسيره  
 بكونه من شئ في فرع شئ في التفسير كما هو المشهور فيها من  
 انصافها بصفة شريفة في تفسير الكبار ولا خفاء في الجريان  
 بوجهان الباطني المستلزم في الوجه في التفسير ولا يكون في الوجه  
 في التفسير في تفسيره في التفسير لا بد ان يكون في التفسير في التفسير  
 بل ان يقال ان كل التفسير لا يكون في التفسير بل في التفسير في التفسير  
 فيكون في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 لا كما انهم في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 بصفة شريفة او كذا في جميع التفسيرات موجودة في حاشية كذا  
 جميع التفسيرات بصفة شريفة في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 في هذا التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير

لا يرد على الوجه المتفق بحكمه الخرج على اليمين من ذلك ما يقع فيه  
 من الخراج فان قيامه من وجه واحد وكل واحد من وجهين من نفسه  
 واجب عنه بانما كان الخراج على الاولان كقولنا تس من ارض الله  
 واجتماعها على واحد من طرفيها فلهذا ان ما سوى عدم الشاخص  
 محال فخالقه على وجه الفارق من وجهين من الارض  
 المتضمنة الوجود لا وجود للسفطة الفوق المشاهدة مما لا  
 في الخارج وفيه انفس متحقلا غير انفسها السطحة الفوق  
 المشاهدة منها غير موجودة خارج الارض انفس وجوده من ان  
 فيه واحد كمناسي وجوده في جميع الارض المتشعبة في حق الارض  
 وجود جزوي ولكن ان كون ذلك متبعا للارض الى غير ذلك من  
 قد ضبط ما في الارض المتشعبة الفوق المشاهدة وهو ان هذا  
 الصفة في الطبيعة في الارض المتشعبة الفوق المشاهدة وقيل ان الارض  
 التي هي الحادية استمر الى بعد الارض المتشعبة من الارض  
 سنة مثوالية على ان كان فيه تدبر ولا يرد على الارض  
 الفوق المشاهدة متحقلا على الارض في البدن المتشعبة كما صحت  
 فكانت الارض في ذلك الارض متحقلا واصل من انفسه في  
 لكن العود لا يرد على استصحاب ان الارض لا بد منه فلا بد  
 الارض ربما كون في الارض ما فيه الارض ان يكون واحد  
 فالوجه ان قد بان كل واحد واحد في تقديره الواحد في الارض



١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



[illegible]



[illegible]



تقدم على الغير هذا  
 الكلام في المحذور وليس  
 في الحائز المستأجر  
 وليس له الحكم ولا يكون في

لقد تم التبرع فلهذا ان هذا هو ان  
 كونه كذا كذا يكون له احد طرفيها والى الاخر قال بعض المحققين في  
 هذه الطلب لا يجمع ذلك الرجلان في يكون وقوع الطرف الرابع  
 الذات يمكن ان يكون هناك ما فرضناه يمكن ان يكون وقوعه في  
 في المطالبين على الطرف الرابع في ذاتها انما هو وقوع  
 بدون الرجحان كونه لا يجوز لها ان تخرج من ذلك الممكن وهو في  
 طرف الرابع وبقوله بالحق ان هذا اما فيما كان انفسا الذات  
 الطرف الرابع على سبيل وجوب اما ان كان انفسا الذات له  
 على سبيل الرجحان ان لا يكون له لان المحذور ليس له في ذات  
 الممكن ولو لم يكن محذور في ذاته لكان هو الذي هو في انفسه  
 الممكن ان يكون له احد الطرفين مع عدم اشتراط الطرف الآخر  
 يجوز ان يكون انفسا هذا المحذور ولو لم يكن في سبيل اشتراطه  
 الى حيث تقدم للمعيار وهو ان الرجحان الطرف الرابع في  
 انما تبطل في ذات الممكن لا في انفسه انما هو ان الطرف  
 لا يكون لان الطرف الرابع في كل منهما من ذلك الجانب الذي  
 الممكن لا يوجد فلا ينافيه في وقوع الطرف الرابع على  
 كما علم ان هذا السؤال لا يكون له حاشية شرح الحق  
 قد مر في شرح الترمذ وقد عرفت ان الكلام في الاول في الحاشية  
 الحاشية في الاول ان كل جهة فافضلها وجوبها في الاول



انما هو في هذه وجوه المبدأ المذكور والمبدأ الثاني انما هو في هذه  
 ليست شعبة في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 والاولى في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 فيه ومنه سمى ضعف المبدأ المذكور في هذه المبدأ المذكور  
 فخصر المبدأ المذكور مع هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 انما كانت شعبة في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 هي انما كانت شعبة في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 ما ليس في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 مطلقا في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ  
 في هذه المبدأ المذكور بل انما كانت شعبة في هذه المبدأ





بان كل كونه وجوده ما على وجوده شي ووجوده على وجوده شي  
 وجوده على شي مستلزم لعدمه على شي لا اول كونه له بل لا  
 هذا الاحتمال من اجل عدمه على عدمه كونه وجوده على وجوده  
 او مستلزم له انه ان عدمه شي لعدمه انما مع عدمه لا يتوقف عليه  
 وجوده شي اخر فله الوجود عدمه عدمه على الوجود وجوده عدمه  
 وجوده او مستلزم له عدمه عدمه وجوده عدمه الوجود وجوده  
 او مستلزم له وجوده على ضعف وجوده لان عدمه عدمه ما بنفس  
 الوجود او مستلزم له وجوده عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه  
 بحيث لا يتوقف عليه بل هو وجوده وكيف وانما الوجود لا  
 يتوقف على نفسه بل هو وجوده عدمه عدمه عدمه عدمه  
 على وجوده عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه  
 على عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه  
 عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه  
 على ان المسائل التي ذكرها قد مر من هذا الجواب لعدمه انما  
 انفق للمقالة على ان الحكم يحتاج الى ما على وجوده وجوده وجوده  
 والكل جسم ان ذلك لا مكان وجوده وجوده وجوده وجوده  
 نظرا اليه مع قطع النظر عما عدا لم يجب له ذاته وجوده عدمه عدمه  
 لم يجب له احد ما لذاته بشرط وجوده او عدمه وجوده وجوده  
 الى ما على وجوده ذاته عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه



[illegible]

[illegible]

[illegible]

في الحاجة الى الجبر والادله من غير وجود دليل احكامي ما هو المطلوب عليه  
 فلو ان كل حيز من حيزها من العلل وان غير المدعي الثاني عليه  
 ما كان له على تامة اسكن دفعه على قدره فيكون به لحد في الحق انهم  
 بان يقال اذا اثبتت احتياجه الى التعريف احتياجه الى التعريف  
 الموجود حكم تلك التعريف فان قلت بدعيه الفصل في الحكم بركاب  
 المساوي الطهين دون ما وجبه اوله فقلت ان يترك ان يكون  
 فلك حتى قدرة الاول في العلم لا يخفى على حقن النساء في هذا الحكم  
 من بيان انهم كماله واصل ان الاول في الآيه مكانه كانه في  
 وهو الحكم لم يكن اثبات الواجب لثبوت ولا ينصوا على انهم  
 انما لم يكن كانه لكن جاز ان يكون ظهر الحكم من حيث ثبوت الحكم  
 انك ترفقه عليه وقرن الطهين في علمه عدم سبب الطهين في  
 وفيه ان لا يثبت ان من ثبوت الطريق الذي هو الجبر في حق الجبر  
 الحكم من غير حاجة الى وجود مستلزم لا ما كان كونه في الاول  
 في صورة النساء في ثبوت ان الله الذي علمه في قوله هو  
 معلول وان الحكم لا يمكن ان يكون معدوم مستوجب سببه  
 الاول في الغايه في لم يكن كانه في الواقع اوله من اصله  
 في ثبوت الواجب على حقن قضاة في الحكم وعلم وان كان  
 هو العلم حينما من جبره وتبطل ما بين المسكن في جبره  
 في وقت من وقت في وقت اخره في حق الطهين في الجبر في العلم

المسئلة الأولى فلا يثبت الوجود في الكثرة كما في الكثرة في جارية  
 بشرى الخ **مسألة** ما قرره من أن الله ذاته قد يكون بسيط  
 وكذا ما في القول بغير إمكان ولا احتياج وإن في القول بأن  
 الإمكان والاحتياج وما يساويها من هذه الأقوال يخرج عنها هذا  
 طلب الله سم يسلط بعض منها ومع ذلك هذا في طريق الله إليها  
 اللهم إلا أن يكلف وقال المولى بالحقيقة هو جوب  
 الوجود هذا كلف بغير جعل هو جوب في الواقع **مسألة**  
 لا تنافي بين القولين أي وكذا تصادف القولين في راحة الوجود  
 ذهني أو خارجي والصفات السابقة على الوجود ككل  
 الإمكان ولا احتياج وبغيرها والصفات تصادف القولين  
 الميولي بالضرورة في الخارج مع تقدم الصدور بضرورة الوجود  
 وإن لم تكن تفصيل الكلام فيه فارجع إلى ما ذكره في المسئلة  
 شرح الجواب ولعله من ذلك فوضح أن ما يقرب منه في سبيل ما في العلم  
 أن القسم في كذا في الوجود كذا أعاده في الوجودات التي في الوجود  
 وفيها ما وكما في كذا في سائر الصفات السابقة على الوجود  
 بأن الشيء الواحد لا يكون له إلا وجود واحد ولو سلم هذا  
 فوجد الخ لا ريب في خط الله في كذا في الوجود التي ليست كذلك  
 في علم الشيخ الرئيس ويحتمل أن معنى أنهم لم يردوا على كذا  
 لم يردوا المقدم فلا يكون ما ذكره الله في كذا من المقدم

٣٧

كما يتكلم عن الفجاءة على انه ليس بام عمدا لا بالخطا  
ولا بالبدعة هذا اخر ما قصناه ابرارنا ونشرح  
مرسلنا الواجب تحت الرساله  
المنسوبة لولانا، حفظه

بسم الله الرحمن الرحيم  
من تولى الفاضل المحقق الميرزا محمد باقر الشيرازي عليه الرحمة  
اذ ترقب على الفعل انه خطا لا من حيث انه منه ذلك الفعل  
وقرر من ياتى له من حيث انه هو طرف الفعل وانما هو  
حكمة له ففادى الفعل وعما يسمي بتقديره بالحقان ومختلفا  
بالاعتبار ثم حكى لا في اسمي فذكر ان كان سببا  
الفعل على حكمه الفعل من القيام الى الفاعل فمما يتصور  
بالقياس الى فعله عليه عا منه ما هو في فعله الفاعل  
فاما ومختلفا ان اعتبارا وان لم يكن سببا للاعتبار كما ثبت  
فائدة وعامة فافادى نعم من الله الفاعل اذ انه قد يفتقر  
اخذ السبب ان يفتقر ترتيبا حكمه ومما لا يصح ولا يفتقر  
الاشارة والحكماء الى ان تلك الحكمه لا يصح ان لا تفتقر  
ومما لا يرد عليه في المخلوقاته وليس من مباحها له ولا يفتقر  
لنفسه واستدلوا على ذلك بوجوه اخرى ان كان ذلك فعلا



لنفر ولا يدان يكون وجهه ذلك العرف اول بالحياتى العرف  
ولام يجمع ان يكون مرضا له فكون الخطلة تعمله مستفاد  
و مستولا لغوهم عن فلكه على كونا لقا انا فانه مستفاد  
الذ لك انما انفعده من بعده الى ان على لقا انا فوجهه الى  
الحياتى فانت ولا لا يا لغوهم ان كان احسانا و هو  
ثم الهم مستفاد من العفة اليه ثم الهم الاحسان ان كونا  
له ثم ولى ان الهم ولى ثم كونا لقا انا مستفاد  
من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
ذلك الهم على ناقصه فاعينه واضله وكذا العفة على  
يقرب عينا من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد  
من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
ثم من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
فلا مستفاد من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
العفة الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
واما من العرف الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
بالعفة الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
بنا على العفة الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
العفة الهم من العرف فلكه مستفاد من العرف  
كل الناس من العرف فلكه مستفاد من العرف  
من العرف